



جدول المحتويات

٥	الفصل الأول إنشاء الشركة - موضوعها - تسميتها - مركزها
٦	الفصل الثاني رأسمال الشركة وأسهمها
٩	الفصل الثالث سندات الدين
٩	الفصل الرابع إدارة الشركة
١٥	الفصل الخامس مفوضو المراقبة
١٥	الفصل السادس الجمعيات العمومية
١٩	الفصل السابع السنة المالية - الجردات - الحسابات - توزيع الأرباح
٢١	الفصل الثامن حل الشركة وتصفيتها
٢٣	الفصل التاسع المنازعات
٢٣	الفصل العاشر أحكام انتقالية



Table of Content

CHAPTER ONE	Formation of the Company – Object – Name – Head Office – Duration	5
CHAPTER TWO	Capital and Shares of the Company	6
CHAPTER THREE	Bonds	9
CHAPTER FOUR	Management of the Company	10
CHAPTER FIVE	Auditors	15
CHAPTER SIX	General Assemblies	16
CHAPTER SEVEN	Fiscal Year – Inventories – Accounts – Distribution of Dividends	20
CHAPTER EIGHT	Winding up	22
CHAPTER NINE	Disputes	23
CHAPTER TEN	Transitory Provisions	24

(this page was left blank intentionally)

[إن هذه الورقة بيضاء عمداً]





CHAPTER ONE Formation of the Company - Object - Name - Head Office - Duration

Article 1: Formation of the Company

A joint-stock company has been formed between the owners of the shares created hereunder and those which may be created in the future. It is governed by the provisions of the present Bylaws and the Lebanese Laws in force, namely the Code of Commerce, the Code of Money and Credit and all laws regarding banks.

Article 2: Object of the Company

The Company generally performs, in Lebanon and abroad, all kinds of banking and financial operations, as well as lending and mediation activities. It shall specifically, for indicative purposes but not restrictively:

1. Accept all kinds of deposits, whether in cash or in kind, as well as precious metals, documents, all kinds of liquid assets, in current account or in any other manner.
2. Open deposit accounts, current accounts, checking accounts and savings accounts.
3. Discount any commercial bill, bill of exchange, promissory note, check, deposit note, securities or bonds issued by the Treasury or the public or mixed bodies.
4. Grant any credit, with or without guarantee.
5. Borrow, secure and guarantee the execution of all commitments.
6. Collect, pay or run all liquid assets on behalf of individuals, companies or public administrations.
7. Acquire any movable or immovable property, within the limits authorized by the law.
8. Establish all kinds of companies in Lebanon and abroad, or participate in their establishment, acquire parts or shares in the business and projects relating directly or indirectly to its banking and financial activity, within the limits authorized by the law.
9. Merge with institutions having the same object, to buy such institutions or to join them to the Company.
10. And in general, to undertake, within the limits stipulated in the laws in force, any act serving its object.



الفصل الأول

إنشاء الشركة - موضوعها - تسميتها - مركزها - مدتها

المادة الأولى: إنشاء الشركة

بين أصحاب الأسهم المنشأة بموجب هذا النظام أو التي سوف تنشأ فيما بعد، أسست شركة مغفلة لبنانية، خاضعة لأحكام هذا النظام وللقوانين اللبنانية النافذة ولا سيما قانون التجارة وقانون النقد والتسليف وكافة القوانين المتعلقة بالمصارف.

المادة الثانية: موضوع الشركة

تقوم الشركة، بشكل عام في لبنان وفي الخارج بجميع العمليات المصرفية والمالية وبالتسليف وبالوساطة.

ولها، بصورة خاصة، على سبيل البيان لا الحصر:

1. أن تقبل كافة الودائع، نقداً أم عيناً والمعادن الثمينة والوثائق والقيم المنقولة على أنواعها، بالحساب الجاري أو بصورة أخرى.
2. أن تفتح حسابات وودائع وحسابات جارية وحسابات شركات وحسابات توفير.
3. أن تحسم كل سند تجاري أو سند سحب أو سند لأمر أو شك أو أذونات إيداع أو قيم أو سندات مصدرة من الخزينة العامة أو من قبل الهيئات العامة أو المختلطة.
4. أن تمنح أي اعتماد مع أو بدون ضمانات.
5. أن تستقرض وتكفل وتضمن تنفيذ كافة الالتزامات.
6. أن تقوم بتحصيل أو بدفع أو بإدارة كافة القيم المنقولة وغير المنقولة لحساب الأفراد أو الشركات أو الإدارات العامة.
7. أن تمتلك كل الأموال المنقولة أو غير المنقولة، ضمن الحدود المسموح بها قانوناً.
8. أن تؤسس كافة الشركات في لبنان وفي الخارج، أو أن تشارك في تأسيسها أو أن تخصص أو تساهم بالأعمال والمشروعات المتصلة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها المصرفي والمالي ضمن الحدود المسموح بها قانوناً.
9. أن تندمج مع شركات مشابهة أو تشتريها أو تضمها.
10. وبصورة عامة، أن تقوم، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين المرعية الإجراء بكل عمل مؤد إلى أتمام غرضها.

المادة الثالثة: تسمية الشركة

تتخذ الشركة التسمية التالية: "البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل." باللغة العربية
"BLC Bank s.a.l." باللغة الأجنبية



Article 3: Name of the Company

The Company adopts the following name: "BLC Bank s.a.l."

Article 4: Head Office of the Company

The Company Head Office shall be in Beirut, and the Extraordinary General Assembly is entitled to transfer it to any other place in Lebanon.

The Board of Directors is entitled to set up, transfer or close branches, offices and agencies within the Lebanese Republic or abroad, according to the laws in force.

Article 5: Duration of the Company

The duration of the Company is fixed to ninety-nine years, starting from the date of its final establishment, except the cases of prior dissolution or extension.

CHAPTER TWO

Capital and Shares of the Company

Article 6: Capital of the Company

The Company's capital is fixed to LBP. /153.650.000.000/ (one hundred fifty three billion six hundred fifty million Lebanese pounds), divided into /153.650.000/ (one hundred fifty three million six hundred fifty thousand shares) with a par value of LBP/1,000/ per share.

The shares of the company are divided into two classes:

1. The class of common shares at a number of /152.700.000/ (one hundred fifty two million seven hundred thousand) common shares of which 51.033.333 are listed on the stock exchange; and
2. The class of preferred shares at a number of /400.000/ (four hundred thousands) Series A Preferred Shares and /550.000/ (five hundred fifty thousand shares) Series B Preferred Shares. The Series A Preferred Shares and the Series B Preferred Shares are listed on the stock exchange.



المادة الرابعة: مركز الشركة

مركز الشركة الرئيسي في مدينة بيروت، وللجمعية العمومية غير العادية الحق بأن تنقله إلى أي مكان آخر في لبنان.
ولمجلس الإدارة الحق في إنشاء ونقل وإلغاء فروع ومكاتب ووكالات في الجمهورية اللبنانية وفي الخارج وفقاً للقوانين المرعية الإجراء.

المادة الخامسة: مدة الشركة

مدة الشركة تسع وتسعون سنة تبتدىء من تاريخ تأسيسها النهائي باستثناء حالتي الحل المسبق أو التمديد.

الفصل الثاني

رأس مال الشركة وأسهمها

المادة السادسة: رأس مال الشركة

رأس مال الشركة /١٥٣.٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.ل. (مائة وثلاثة وخمسون مليار وستماية وخمسون مليون ليرة لبنانية) موزع على /١٥٣.٦٥٠.٠٠٠/ سهم (مائة وثلاثة وخمسون مليون وستماية وخمسون ألف سهم) قيمة السهم الواحد /١.٠٠٠/ ألف ليرة لبنانية.

تقسم هذه الأسهم إلى فئتين:

(١) فئة الأسهم العادية وعددها ١٥٢.٧٠٠.٠٠٠ (مائة واثنان وخمسون مليون وسبعماية ألف) سهم عادي منها ٥١.٠٣٣.٣٣٣ سهم مطروح في الأسواق المالية المنظمة.

(٢) فئة الأسهم التفضيلية وعددها /٤٠٠.٠٠٠/ (اربعماية ألف) سهم تفضيلي فئة A و/٥٥٠.٠٠٠/ (خمسمائة وخمسون ألف) سهم تفضيلي فئة B. إن الأسهم التفضيلية فئة A والأسهم التفضيلية فئة B مطروحة في الأسواق المالية المنظمة.

المادة السابعة: أسهم الشركة

تشكل الأسهم التي تمثل رأس مال الشركة فئة واحدة تخضع لنظام قانوني واحد بالنسبة لتملكها والتداول بها وهي قابلة بطبيعتها للاكتتاب العام وللتداول بها في الأسواق المالية المنظمة.



وتكون هذه الأسهم كافة إسمية وتحفظ لدى الوديع المركزي "شركة ميديكلير ش.م.ل" ولتحت ملكيتها وتجري عمليات التداول بها وتنشأ الرهونات والحقوق الأخرى عليها بموجب قيود الشركة المذكورة.
وتخضع هذه الأسهم لأحكام القانون رقم /٣٠٨/ تاريخ ٣/٤/٢٠٠١، والقرارات التنظيمية الصادرة والتي ستصدر تطبيقاً لهذا القانون.
إن التداول بالأسهم المطروحة في الأسواق المالية المنظمة هو حر ولا يخضع لأي قيد مع مراعاة الأحكام القانونية والأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان.

المادة الثامنة: زيادة الرأسمال

يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر زيادة رأس المال، على دفعة واحدة أو على دفعات متعددة وذلك بإنشاء أسهم جديدة يكتتب بها نقداً أو تخصص لقاء مقدمات عينية أو نتيجة دمج مال الإحتياط في رأس المال بصورة عامة بكل وسيلة يسمح بها القانون، أو بطريقة زيادة قيمة الأسهم الإسمية.

المادة التاسعة: أفضلية المساهمين

عندما يزداد رأس المال بإنشاء أسهم عادية جديدة يراد الإكتتاب بها نقداً، يكون لمالكي الأسهم العادية حق الأفضلية في الإكتتاب بمجموع الأسهم العادية الجديدة على نسبة الأسهم العادية القديمة التي يملكونها وعلى وجه لا يقبل التقيص.

وفيما إذا لم يمارس أحد من مالكي الأسهم العادية منهم حق الأفضلية هذا، عاد حقه لمجموع باقي مالكي الأسهم العادية على أنه يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر أن حق الإكتتاب لا يحفظ لمالكي الأسهم العادية القديما أو أنه لا يحفظ لهم إلا جزئياً أو أنه لا يكون على نسبة الأسهم المملوكة من قبلهم.

وفي هذه الحالة يكون كل تخصيص من الأسهم العادية الجديدة، سواء أكان لغير مساهمين أو لفئة من المساهمين الممتازين خاضعاً للتحقيق المنصوص عليه في المادتين /٨٦/ و /١١٣/ من قانون التجارة.

وتتخذ الجمعية العمومية غير العادية التي وافقت على زيادة الرأسمال جميع التدابير فيما يختص بالأسهم الزائدة بعد التوزيع.

ليس لمالكي الأسهم التفضيلية من حقوق أفضلية بالاكتتاب في أية زيادة لرأسمال المصرف عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة. إلا أنه يحفظ لمالكي الأسهم التفضيلية حق أفضلية بالاكتتاب بأية أسهم تفضيلية جديدة.



Article 7: The Company Shares

The shares that form the Company capital represent only one class of shares that is governed by one legal statute, regarding their acquisition and negotiation. According to their nature, they can be subscribed to by the public and negotiated in regulated financial markets.

All these shares are nominal and kept with the Central Depository "Midclear s.a.l." company. Their ownership is evidenced and negotiation takes place and pledges and other rights arise thereon according to the entries of the said Company.

These shares are governed by the provisions of Law No 308 dated 3/4/2001 and the statutory decisions issued and to be issued so as to enforce the said law.

Negotiating shares available to negotiation on the regulated financial markets is free with no restrictions, subject to the legal provisions and regulations issued by the Central Bank of Lebanon.

Article 8: Increase of Capital

The Extraordinary General Assembly may decide the increase of capital, in one or several times, by issuing new shares to be subscribed for in cash or allotted in exchange for in kind contributions, or as a result of the merger of the reserve with the capital in general by all means authorized by the Law, or by increasing the value of nominal shares.

Article 9: Shareholders' Preemptive Right

In case of capital increase by issuing of new common shares to be subscribed for in cash, the existing holders of common shares shall have a preemptive right to subscribe to all the new common shares, in proportion to their initial holdings of common shares, and such proportion may not be reduced.

In case any of a holder of common shares not exercising his/her preemptive right, such right will devolve on the other holders of common shares. However, the Extraordinary General Assembly may decide that the subscription right shall not be kept to existing holders of common shares or that it shall be partially kept for them or that it shall not be proportional to the common shares they already hold.

In such case, any allotment of new common shares, whether it is intended for non-shareholders or to a category of preferential shareholders, shall be subjected to the investigation mentioned in Articles 86 and 113 of the Code of Commerce.

The Extraordinary General Assembly that has decided the capital increase shall take all of the necessary measures regarding the common shares remaining after distribution.

Holders of preferred shares do not benefit of priority right to subscribe to any capital increase through the issuance of new ordinary shares. However, holders of preferred



shares shall have the right to subscribe on priority basis to newly issued preferred shares.

Article 10: The Issue Price of New Shares

The Extraordinary General Assembly that decides the capital increase shall fix the issue price of the new shares.

However, it may leave the above duty to the Board of Directors.

Article 11: Issue Premium

If new shares are subscribed for by people other than existing shareholders, despite the preemptive right granted to those shareholders, and in case the Company has reserve funds, then the said shares shall be issued at a price higher than their nominal value, according to the price fixed by the Extraordinary General Assembly that decides the issue.

Article 12

The whole value of shares totally subscribed for, shall be paid at the Central Bank of Lebanon.

Article 13

The transfer of any of the Company shares is free and not subjected to the prior approval of the Central Bank of Lebanon, except in the cases explicitly mentioned in Law No. 308 dated 3/4/2001 and in the statutory texts issued in this regard, that require the obtainment of the prior authorization of the Bank of Lebanon Central Council.

Article 14: Indivisibility of Shares

Shares are indivisible towards the Company which recognizes one shareholder for each share.

Therefore, the owners of one share shall be represented towards the Company by one of them only.

Article 15: Rights Pertaining to Common Shares

Subject to the Preferred Shares' rights and restrictions, each share grants its owner the right to receive dividends, the preemptive right upon the increase of capital through the issue of new shares to be subscribed for in cash (unless otherwise decided by the Extraordinary General Assembly), the right to recover the value of the nominal share,



المادة العاشرة: ثمن إصدار الأسهم الجديدة
تحدد الجمعية العمومية غير العادية، التي تقرر زيادة رأس المال ثمن إصدار الأسهم الجديدة، غير أنها تستطيع أن تتنكر هذا الأمر إلى مجلس الإدارة.

المادة الحادية عشر: علاوة الإصدار

إذا اكتتب بالأسهم الجديدة أناس غير المساهمين القدماء بالرغم من حق الأفضلية المعطى لهؤلاء وكانت الشركة تملك مالا احتياطياً فإن الاسهم المشار إليها تصدر بثمن أعلى من قيمتها الاسمية حسب تحديد الجمعية العمومية غير العادية التي تقرر الإصدار.

المادة الثانية عشر

يجب أن تحرر كامل قيمة الأسهم المكتتب بها بكاملها لدى مصرف لبنان.

المادة الثالثة عشر

إن التفرغ عن أسهم الشركة هو حر ولا يخضع لموافقة مصرف لبنان المسبقة ما عدا الحالات المحددة في القانون /٣٠٨/ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ وفي النصوص التنظيمية الصادرة بهذا الشأن والتي تفرض الاستحصال على ترخيص مسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان.

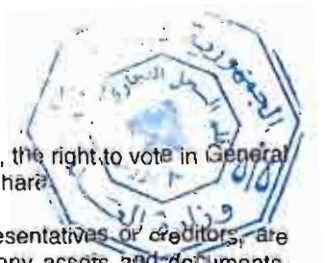
المادة الرابعة عشر: عدم تجزئة السهم

إن السهم لا يقبل التجزئة تجاه الشركة التي لا تعترف إلا بمالك واحد لكل سهم، فلا يجوز للمشاركين بملكية سهم واحد أن يتمثلوا لدى الشركة إلا بواحد منهم.

المادة الخامسة عشر: الحقوق العائدة للأسهم

مع مراعاة الحقوق والقيود العائدة للسهم التفضيلي، إن السهم يخول صاحبه الحق في قبض أنصبة الأرباح وحق الأفضلية عندما يزداد رأس المال بإنشاء أسهم جديدة يراد الإكتتاب بها نقداً (إلا إذا أقرت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك) والحق في إسترداد قيمة السهم الإسمي وحق إقتسام موجودات الشركة وذلك عند حل الشركة وتصفيتها، وحق التصويت في الجمعيات العمومية وحق التفرغ عن أسهمه.

غير أنه لا يحق للمساهمين ولا لورثتهم أو لممثليهم أو لدائنينهم، لأي سبب كان، أن يستدعوا وضع الاختام على أموال الشركة ومستنداتهما. وليس لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في شؤون إدارتها وليس لهم أيضاً أن يطلبوا قسمة موجوداتها أو بيعها إجبارياً. ويتوجب عليهم لممارسة الحقوق العائدة لهم أن يستندوا إلى جردات الشركة وإلى قرارات الجمعية العمومية.



المادة السادسة عشر: حدود موجبات المساهم

لا يسأل المساهم عن ديون الشركة والتزاماتها الا في حدود قيمة ما يملكه من الأسهم ولا يجوز لأية جمعية عمومية أن تزيد موجباته هذه.

الفصل الثالث سندات الدين

المادة السابعة عشر: شروط إصدار السندات

يحق للشركة أن تصدر سندات، وهي وثائق قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ولها قيمة اسمية واحدة تعطى للمكتتبين مقابل المبالغ المالية التي أسلفوها. ويحق للشركة أن تقدم ضمانات لهذه السندات كافة التأمينات التي تراها لازمة. ويتم الاصدار وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد ١٢٢/ وما يليها من قانون التجارة.

الفصل الرابع إدارة الشركة

المادة الثامنة عشر: مجلس الإدارة

١. يقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن إثني عشر عضوا على الأكثر، تنتخبهم الجمعية العمومية العادية من بين مالكي الأسهم العادية الحائزين على الشروط المنصوص عنها في قانون التجارة (ولا سيما المادة ١٤٨/ منه) وفي قانون النقد والتسليف (ولا سيما المادة ١٢٧/ منه).
٢. ويجب أن تكون أكثرية أعضاء مجلس الإدارة من التابعة اللبنانية على أن تراعى دوما أحكام المادة ١٤٤/ من قانون التجارة وكافة النصوص الخاصة التي يمكن أن تتعلق بتابعة أعضاء مجلس الإدارة.
٣. يمكن للأشخاص المعنويين الذين يساهمون في هذه الشركة أن يشتركوا في مجلس الإدارة على أن يمثلهم أي شخص مفوض حسب الأصول وإن لم يكن شخصياً من المساهمين في الشركة.
٤. يحظر على أعضاء مجلس الإدارة تملك أسهم تفضيلية.

the right to share the Company assets upon its liquidation, the right to vote in General Assemblies and the right to transfer ownership of his/her share.

However, neither the shareholders, nor their heirs, representatives or creditors, are entitled, for any reason, to affix the seals on the Company assets and documents, besides, they are entitled neither to intervene, in any manner, in the Company management, nor to request the partition of its assets or their forced sale. In the exercise of their rights, they must rely on the Company inventories and on the General Assembly resolutions.

Article 16: The Limits of Shareholders' Obligations

Shareholders are liable for the Company debts and obligations only within the limits of their shares value, and no General Assembly is entitled to increase such obligations.

CHAPTER THREE Bonds

Article 17: The Conditions of Bonds Issue

The Company is entitled to issue bonds. Bonds are negotiable and indivisible instruments, with only one nominal value, granted to subscribers in exchange for the amounts of money they have lent.

The Company is also entitled to guarantee such bonds through all securities it deems necessary.

The issue shall be subject to the provisions of Article 122 and the following Articles of the Code of Commerce.

CHAPTER FOUR Management of the Company



Article 18: The Board of Directors

1. The company shall be managed by a Board of Directors formed of three members at least and twelve members at most elected by the Ordinary General Assembly from among holders of common shares fulfilling the conditions stated in the Code of Commerce (namely article 148) and the Code of Money and Credit (namely Article 127).
2. Board members shall be, in their majority, of Lebanese nationality, provided provisions of Article 144 of the Code of Commerce and all the special texts that may relate to the Directors' nationality, are always complied with.
3. Legal entities acting as shareholders in the Company may participate in the Board of Directors, provided they are represented by any person duly delegated to this effect, even if such person is not a shareholder of the Company.
4. Board members do not have the right to own preferred shares

Article 19: The Board Term of Office

Members of the Board are appointed for a period of three years. The term "year" means the period falling between two consecutive annual Ordinary General Assemblies.

Any member may be re-elected more than once. In case of one vacancy in the Board, for any reason whatsoever, the election of a new member shall be submitted to the Ordinary General Assembly, at its first meeting.

However, if the number of the Board members falls short of three, for any reason whatsoever, then the remaining members shall convene a General Assembly within two months at most, in order to fill the vacancies.

The new member shall be elected for the remaining term of office of his predecessor.

Article 20: Qualification Shares

Subject to the provisions of Law No 308 and the regulations issued by the Central Bank of Lebanon so as to implement this law, each of the Board members has to own a minimum one thousand common shares.

Article 21: Officers of the Board

The Board of Directors shall elect a Chairman from among its members who are natural persons, for a period that may be equal to its term of office as a Board member.

The Board of Directors may as well elect a Vice-Chairman. It shall appoint a Secretary from within or outside the Board.

المادة التاسعة عشر: مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة

إن مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة هي ثلاث سنوات، ويفهم بالسنة المدة الواقعة بين موعد انعقاد اجتماعين عموميين عاديين سنويين متتاليين.

ويجوز إعادة انتخاب أي عضو مرات متتالية وإذا شغل مركز أحد الأعضاء لسبب من الأسباب، يعرض على الجمعية العمومية العادية في أول جلسة تعقدها أمر انتخاب بديل عنه.

أما إذا نقص عدد الأعضاء لسبب من الأسباب إلى أقل من ثلاثة، وجب على الأعضاء الباقين دعوة الجمعية العمومية في خلال شهرين على الأكثر لإملاء المراكز الشاغرة. وتكون مدة العضو الجديد ما بقي من مدة سلفه.

المادة العشرون: أسهم الضمان

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٠٨/ واللائحة التطبيقية الصادرة عن مصرف لبنان، على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مالكا لالف سهم عادي على الأقل.

المادة الحادية والعشرون: مكتب المجلس

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه، الأشخاص الطبيعيين، رئيسا لمدة يمكن أن تبلغ كامل مدة ولايته في عضوية مجلس الإدارة.

يجوز لمجلس الإدارة ان ينتخب نائبا للرئيس أيضا. ويختار امينا للسر من المجلس أو من خارجه.

المادة الثانية والعشرون: صلاحيات مجلس الإدارة

لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات لإنفاذ مقررات الجمعية العمومية والقيام بجميع الأعمال التي يستوجبها سير المشروع على الوجه المألوف والتي لا تعد من الأعمال اليومية.

وله بنوع خاص الصلاحيات التالية المعددة للذكر وليس للحصر:

- لمجلس الإدارة إنشاء وتشكيل لجان متخصصة تنشأ وتعمل وفقا لنظام يضعه خصيصا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتسليفات وبالتوظيفات المتعلقة بأموال المصرف النقدية الجاهزة وبالتوظيفات العقارية وبالمساهمات وبالمشاركات التي يقوم بها المصرف وفقا لأحكام قرار مصرف لبنان رقم ٧٧٧٦/ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ والتعديلات التي قد تصدر لاحقا.

- ينشئ فروعا للمصرف حيثما يرى ذلك لازما في لبنان أو في الخارج.

- يحدد سياسة المصرف في جميع حقوق استثماراته، يتابع ويراقب تنفيذ هذه السياسة وفقا للأسس التي يحددها.



Article 22: Powers of the Board

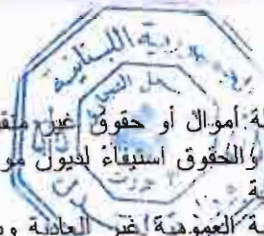
The Board of Directors has the largest powers in order to implement the resolutions of the General Assembly and to carry out all the work required for the smooth functioning of the business as usual and which is not considered as daily work.

The Board has specifically the following powers that are listed for indicative purposes but not restrictively:

- The Board is entitled to create and form ad hoc committees that are established and work according to a statute that it establishes specifically to take decisions relating to loans, placements of the Bank liquid assets, real estate investments and contributions and participations carried out by the Bank, according to the provisions of Decision No. 7776 of the Central Bank of Lebanon dated 21/2/2001 and the amendments that might be issued later on.

It is also entitled:

- To open branches for the Bank wherever it deems it necessary, whether in Lebanon or abroad.
- To determine the Bank policy in all its investments fields, to follow up and supervise the implementation of the said policy according to the basis it determines.
- To authorize any acquisition or exchange of immovable properties or rights and any selling thereof deemed necessary, knowing that buying such properties and rights in satisfaction of bad and doubtful debts, then selling them is considered as banking operations.
- With the authorization of the Extraordinary General Assembly and subject to the approval of the Bank of Lebanon, to grant the Chairman of the Board and the Board members who duly hold managerial positions in the Bank, the Bank employees and directors, or some of them, free optional rights that entitle them to subscribe to a certain number of the Company shares; and to fix the conditions for granting the optional rights, their maturity dates, the time limits given to exercise them and the subscription prices, according to the provisions of Law No 308 dated 3/4/2001.
- To establish all Lebanese or foreign companies or to contribute as shareholder to the establishment thereof, knowing that it is entitled to sell and liquidate these companies and shareholding, as it deems it necessary, to contribute as shareholder to all companies, whether established or to be established, through all kinds of contributions, according to the conditions it deems appropriate and to involve the Company in any partnership.
- To prepare budgets, inventories and accounts intended to be submitted to the Shareholders' General Assembly, to adopt all the suggestions submitted to such Assembly and to fix the agenda thereof.
- To appoint and revoke directors when necessary.
- To fix the rules for the Company's business operations.
- To establish the staff regulations.
- The Board is entitled to delegate some of its powers to its Chairman General Manager or to the Assistant Director General, according to the provisions of Article 157 of the Code of Commerce.



- بإذن بكل تملك أو مبادلة أموال أو حقوق غير مقولة غير مستتسبه منها، علماً بأن شراء مثل هذه الاموال والحقوق استيفاءً لديون موقوفة أو مشكوك بتحصيلها، ثم بيعها يعتبر من الأعمال اليومية.
- يمنح، بعد اجازة الجمعية العمومية غير العادية وبشرط موافقة مصرف لبنان، رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة الذين يشغلون وفقاً للأصول القانونية مناصب إدارية في المصرف ومستخدمي المصرف والقائمين على إدارته، أو بعضهم، حقوق خيار مجانية توليهم حق الاكتتاب بعدد من أسهم المصرف ويضع شروط منح حقوق الخيار وتاريخ استحقاقها والمهل المعطاة لممارستها وأسعار الاكتتاب بالأسهم وفقاً لأحكام القانون رقم /٣٠٨/ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣.
- ينشئ جميع الشركات اللبنانية والأجنبية أو يساهم في إنشائها وله أن يبيع ويصفي هذه الشركات والمساهمات وفق ما يراه مناسباً ويساهم في الشركات المنشأة أو التي ستنشأ بكافة المقدمات حسب الشروط التي يراها ملائمة ويدخل الشركة في جميع المشاركات.
- يضع الموازنات والجردات والحسابات المعدة للعرض على جمعية المساهمين العمومية ويقرر جميع الإقتراحات التي تعرض عليها، ويحدد جدول الأعمال.
- يعين المديرين ويصرفهم عند الاقتضاء.
- يضع قواعد تسيير أعمال الشركة.
- يضع قواعد نظام مستخدميها.
- لمجلس الادارة أن يفوض بعض صلاحياته لرئيسه المدير العام أو المدير العام المساعد وفقاً لأحكام المادة /١٥٧/ من قانون التجارة.

المادة الثالثة والعشرون: واجبات مجلس الادارة

على مجلس الإدارة بصورة خاصة أن:

١. يتحقق من قانونية تأسيس الشركة.
٢. يجري المعاملات الأولية المتعلقة بالنشر والإيداع لدى القلم والتسجيل في سجل التجارة.
٣. ينفذ قرارات الجمعيات العمومية.
٤. يضع في نهاية كل سنة أشهر، بياناً موجزاً بوجودات الشركة وموجباتها.
٥. يضع في نهاية كل سنة مالية، الجردة والموازنة وحساب الأرباح والخسائر وجميع التقارير المنصوص عليها قانوناً (لا سيما التقرير السنوي وان اقتضى الامر التقارير الخاصة المنظمة عملاً بأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة والمادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف).
٦. يدعو الجمعيات العمومية للمساهمين.
٧. يعرض على الجمعيات العمومية، كافة الاقتراحات المناسبة (لا سيما المتعلقة بتوزيع انصبة الارباح، بتحديد المخصصات، بإنشاء الاموال الاحتياطية الخاصة والعامه).
٨. يكون الاحتياطي القانوني.



Article 23: Duties of the Board of Directors

The Board of Directors shall specifically:

1. Ascertain that the Company was duly incorporated.
2. Carry out the initial formalities regarding the publication and deposit at the Clerk's Office and the registration in the Register of Commerce.
3. Implement the resolutions of the General Assemblies.
4. Draw up, every six months, a summarized report on the Company assets and liabilities.
5. Prepare, at the end of every fiscal year, the inventory, balance sheet and profit and loss account, as well as all the reports provided for by law (especially the yearly report), and if necessary, the special reports drawn up pursuant to the provisions of Article 158 of the Code of Commerce and Article 152 of the Code of Money and Credit.
6. Convene Shareholders' General Assemblies.
7. Submit all adequate proposals to General Assemblies (especially those regarding the distribution of dividends, determination of remuneration and fees, constitution of special and general reserve funds...)
8. Build up the legal reserve.
9. Publish each year, after two months as of the date of the General Assembly approval of the accounts, the balance sheet of the last fiscal year and the list of the Board members and auditors, in the Official Gazette, in an economic newspaper and in a local daily newspaper.

Article 24: The Board Members Liability

The Board members are responsible for the execution of the mission assigned to them, according to the provisions of Article 166 and the following Articles of the Code of Commerce.

Article 25: Proceedings of Board of Directors

1. The Board of Directors shall meet at the Company Head Office or in any other place in Lebanon or abroad, whenever the Company's interest dictates so, or in exceptional circumstances.
2. The Board shall be convened by its Chairman. If the Chairman is unable to do so, then it shall be convened by the Vice-Chairman (if any) or by the Director specially delegated to this effect. The Chairman shall convene the Board whenever half of its members request so; otherwise, these may do it automatically or through the Vice-Chairman. The agenda of the meeting shall be inserted in the notice of the meeting.
3. The resolutions of the Board are deemed legal when half of its members at least attend the meeting in person or by proxy. The absent member shall only be represented by one of his colleagues, provided that the latter represents only one



٩. ينشر كل عام، في الجريدة الرسمية وفي صحيفة اقتصادية وصحيفة يومية محلية، بعد شهرين من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على الحسابات موازنة السنة المالية المختتمة وقائمة باسماء اعضاء مجلس الادارة ومفوضي المراقبة.

المادة الرابعة والعشرون: مسؤولية اعضاء مجلس الادارة

إن اعضاء مجلس الادارة مسؤولون عن تنفيذ المهمة الموكولة اليهم وفقاً لأحكام المواد ١٦٦/ وما يليها من قانون التجارة.

المادة الخامسة والعشرون: مداوات مجلس الادارة

١. يجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر في لبنان أو الخارج كلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك أو في حال ظروف استثنائية.
٢. إن رئيس مجلس الإدارة هو الذي يدعو المجلس إلى الانعقاد. وفي حال عدم تمكنه، يدعو نائب الرئيس، إن وجد أو العضو المنتدب خصيصاً لهذه الغاية. على الرئيس أن يدعو المجلس كلما طلب إليه نصف الاعضاء ذلك وإلا حق لهؤلاء أن يقوموا بذلك مباشرة أو بواسطة نائب الرئيس. ويجب أن يدرج جدول الاعمال في اعلان الدعوة للاجتماع.
٣. لكي تكون قرارات المجلس قانونية، يجب أن يحضر الجلسة أو أن يتمثل فيها نصف الاعضاء على الأقل. ولا يجوز أن يمثل العضو الغائب إلا احد زملائه على أن لا يكون هذا الاخير وكيلاً لأكثر من غائب واحد. على أن يعتبر التوكيل حاصلًا بمجرد كتاب بسيط موجه من العضو الموكل إلى الشركة.
٤. تتخذ القرارات باكثرية اصوات الاعضاء أو الممثلين وإذا تساوت الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

المادة السادسة والعشرون: محاضر جلسات الادارة

تدون مداوات مجلس الادارة في محضر تسجل في سجل خاص ويوقع عليها اعضاء مجلس الادارة الحاضرون وامين السر، ويكون لهذه المحاضر قوة الإثبات تجاه أي كان. إن عدد الاعضاء المشتركين في مداولة ما، يكون ثابتاً تجاه الغير بمجرد ذكر أسماء الاعضاء الحاضرين والممثلين والمتغيين في المحضر ويمكن تدوين اسماء الاعضاء المخالفين إذا لم يتخذ قراراً ما بالاجماع. يصنق الرئيس أو عضوان من اعضاء مجلس الادارة خلاصات المحاضر التي يقتضي ابرازها للقضاء أو لدى أي مرجع آخر.



المادة السابعة والعشرون: رئيس مجلس الإدارة - المدير العام - العضو

المنتدب - المدير العام المساعد
يقوم الرئيس بوظيفة مدير عام الشركة ويتولى رئاسة جلسات المجلس وفي حال غيابه يرأس الاجتماع نائب الرئيس، وفي حال غياب نائب الرئيس يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الاعضاء سناً.

ويمكنه أن يقترح على المجلس تعيين مدير عام او مدير عام مساعد يقوم مقامه على مسؤوليته الشخصية.

وإذا تعذر على الرئيس لمدة مؤقتة ان يقوم بوظائفه، فيمكنه ان ينتدب لها كلها او لجزء منها أحد أعضاء مجلس الإدارة، على أن يكون هذا الانتداب لمدة محددة انما قابلة للتجديد.

يتولى رئيس مجلس الإدارة المدير العام أو المدير العام المساعد، أو عضو مجلس الإدارة المنتدب، تمثيل الشركة لدى الغير، ويقوم بتنفيذ قرارات المجلس وبادارة اعمال الشركة وفقاً لهذه القرارات.

ولكل من هؤلاء الصلاحيات التالية المعدة للذكر لا للحصر والتي يمكنهم ممارستها منفردين.

- اجراء جميع المعاملات اللازمة لمراعاة قوانين البلاد التي تعمل فيها الشركة.
- قبض المبالغ العائدة للشركة ودفع المبالغ المتوجبة عليها.
- منح القروض مع أو بدون ضمانات عينية أو شخصية، بشكل حساب جاري او حسم السندات او قبولها تحت نظام الامانة او بشكل كفالة الخ ... وفقاً لسياسة التوظيف المقررة من قبل المجلس، تحديد استحقاقاتها ومعدل فوائدها وسائر اعبائها.
- الاستقراض بموجب عقود فتح اعتماد او بأي شكل آخر، باستثناء شكل اصدار سندات الدين.
- سحب وتظهير وقبول كفالة وإيفاء السندات التجارية.
- اصدار كتب الكفالة - اعطاء الكفالات المتضامنة أو غيرها.
- اصدار وتظهير وإيفاء الشكات - شكات المسافرين وكتب الاعتماد.
- قبول الودائع النقدية لدى الاطلاع أو لأجل أو لعلم مسبق، بالحساب الجاري وبحساب شكات وبحساب توفير الخ.
- قبول ودائع السندات المالية أو القيم أو المعادن الثمينة.
- تأجير خزائن حديدية.
- فتح الاعتمادات المستندية مع أو بدون تثبيت.
- تحويل الاموال في لبنان او في الخارج.
- إستلام الشكات برسم التحصيل او شرائها.
- تأجير واستنجاز العقارات، التنازل عن عقود الايجار وانهاء مفعولها.
- قبول الضمانات العينية او الشخصية، التنازل عنها او فكها قبل او بعد الدفع.
- تقديم جميع المراجعات القضائية، المرافعة والمدافعة، ولهذه الغاية تعيين الوكلاء والمحامين.



absent member. The instrument of proxy shall be valid if made through a simple letter sent by the mandating member to the Company.

4. Resolutions are adopted with the majority of present or represented votes. In the event of an equality of votes, the Chairman shall have a casting vote.

Article 26: Minutes of the Board Meetings

Proceedings of the Board of Directors are recorded in minutes kept in a special register and signed by all the attending members as well as the Secretary. These minutes shall have a probative force.

The number of members taking part in any proceedings shall have a probative force towards third parties, just by mentioning the names of present, represented and absent members in the minutes. The names of the dissenting members may be mentioned in case a resolution is not adopted unanimously.

The Chairman or two of the Board members shall sign extracts of the minutes to be produced before the courts or before any other authority.

Article 27: The Chairman – The General Manager – The Member Delegated – The Assistant General Manager

The Chairman of the Board shall act as the General Manager of the Company and shall preside the meetings of the Board. In his absence, the Vice-Chairman shall preside the Board meeting. In the absence of the Vice-Chairman, meetings shall be presided by the eldest member.

The Chairman may suggest to the Board to appoint a General Manager or an Assistant General Manager who shall act on the Chairman's behalf and personal responsibility.

In case the Chairman is temporarily unable to perform his duties, he may delegate a member of the Board to perform all or part of such duties, provided such member is delegated for a limited by renewable period.

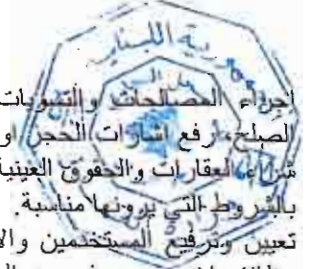
The Chairman, the General Manager, the Assistant General Manager or the delegated Board member shall represent the Company towards third parties, implement the Board decisions and run the Company business in accordance with such decisions.

Each of the Chairman, the General Manager, the Assistant General Manager or the delegated Board member shall represent the Company towards third parties, implement the Board decisions and run the Company business in accordance with such decisions.

Each of the Chairman, the General Manager, the Assistant General Manager or the delegated Board member have the following powers listed for indicative purposes and not restrictively, and that each of them may exercise solely:



1. To carry out all necessary formalities, to comply with the applicable laws of the country where the Company operates.
2. To collect amounts due to the Company and pay the amounts due by it.
3. To grant loans, with or without guarantees, whether personal or real guarantees, in the form of current account, discounted or accepted bills as consignment or surety, etc... pursuant to the investment policy decided by the Board and determine their maturities, interest rates and other related charges.
4. To borrow by virtue of credit-opening agreements or by any other form excluding the issue of bonds.
5. To draw, endorse, accept, guarantee and pay commercial bills.
6. To issue letters of guarantee and grant joint and several guarantees and the like.
7. To issue, endorse and pay checks, traveler's checks and letters of credit.
8. To accept deposits in cash, as sight deposits, time deposits or at prior notice deposits, in a current account or checking account or savings account, etc.
9. To accept the deposit of financial bills or securities or precious metals.
10. To rent safe boxes.
11. To open documentary credits, with or without confirmation.
12. To transfer funds in Lebanon or abroad.
13. To accept or buy checks to be collected.
14. To rent and hire real estate, to assign and terminate leases.
15. To accept all guarantees, whether personal or real guarantees, to assign them to release them before or after payment.
16. To file all judicial claims, whether as plaintiff or defendant, and appoint representatives and attorneys to this effect.
17. To undertake settlements and reconciliations, to waive claims and rights, to approve concordats, to remove all liens, attachments, collaterals and mortgages before or after payment.
18. To buy real estate assets and rights in satisfaction of bad and doubtful debts and assign them at the conditions it deems appropriate.
19. To appoint and promote employees, to determine their duties, powers and salaries, to transfer and dismiss them, excluding the appointment and dismissal of Directors, according to the provisions of Article 23 of the present Bylaws.
20. To entrust employees, including Directors, with all these powers or part of them, in accordance with prevailing rules.
21. In general, to perform all duties relating to the object of the Company, which have not been explicitly limited to the General Assembly or the Board of Directors, pursuant to the Law or these Bylaws.



1. إجراء المصالحات والتبويات، التنازل عن الدعاوى والحقوق والموافقة على عقود الصلح، رفع ائتمانات الحجر أو التأمين أو الرهن قبل أو بعد الدفع.
2. شراء العقارات والحقوق العينية استيفاء لديون موقوفة أو مشكوك بتحصيلها والتفرغ عنها بالشروط التي يرونها مناسبة.
3. تعيين وترقيع المستخدمين والاجراء، تحديد وظائفهم وصلاحياتهم واجرهم، نقلهم الى وظائف أخرى، صرفهم من الخدمة، باستثناء تعيين وصرف المديرين وفقاً لأحكام المادة /٢٣/ من هذا النظام.
4. توكيل المستخدمين بما فيهم المديرين بكل هذه الصلاحيات أو ببعضها وفقاً للأصول القانونية المتعارف عليها.
5. وبصورة عامة، القيام بجميع الاعمال المتعلقة بموضوع الشركة والتي لم تحفظ صراحة للجمعية العمومية أو لمجلس الادارة بموجب القانون أو في هذا النظام.

المادة الثامنة والعشرون: التوقيع عن الشركة

تلتزم الشركة:

١. اما بتوقيع رئيس مجلس الادارة المدير العام او المدير العام المساعد او العضو المنتدب ضمن نطاق الصلاحيات المعطاة لكل منهم.
٢. واما بتوقيع متحد او منفرد لأي من موظفي الشركة مخول بالتوقيع من قبل الرئيس المدير العام او المدير العام المساعد او العضو المنتدب وذلك لتسيير الاعمال العادية او القيام باعمال معينة.

المادة التاسعة والعشرون: مخصصات رئيس مجلس الادارة

تحدد الجمعية العمومية العادية مخصصات اعضاء مجلس الادارة وفقاً للقانون. وتحدد الجمعية العمومية أيضاً، وفقاً لأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة وعلى ضوء تقريرين خاصين منظمين من كل من مجلس الادارة ومن مفوضي المراقبة، مخصصات رئيس مجلس الادارة بصفته مديراً عاماً ومخصصات المدير العام المساعد اذا كان عضواً في مجلس الادارة ومخصصات الاعضاء الذين يشغلون وظائف في المصرف.



الفصل الخامس مفوضو المراقبة

المادة الثلاثون: تعيين مفوضي المراقبة

تعين الجمعيات العمومية العادية التي تليها مفوضاً او عدة مفوضين للمراقبة وتحدد مخصصاتهم ولا يجوز ان يستمروا في وظائفهم الا سنة واحدة تنتهي حين إعادة تعيين او تعيين من يخلفهم.

ويضم إليهم مفوض مراقبة اضافي يختار من خبراء الحسابات لدى المحكمة البدائية وتكون له نفس السلطة ونفس المرتب . ويجري تعيينه بمقتضى قرار يصدره رئيس المحكمة التي يكون مركز الشركة واقعا ضمن نطاقها بناءً على طلب مجلس الادارة في خلال الشهر الذي يلي انعقاد الجمعية العمومية العادية.

المادة الحادية والثلاثون: وظائف مفوضي المراقبة

يقوم مفوضو المراقبة بوظائفهم وفقاً لأحكام المواد /١٧٤/ وما يليها من قانون التجارة ولأحكام المواد /١٥٨/ وما يليها من قانون النقد والتسليف ولأحكام المرسوم رقم/ ١٩٨٣ / تاريخ ١٩٧١/٩/٢٥.

الفصل السادس الجمعيات العمومية

أ- احكام عامة

المادة الثانية والثلاثون: انواع الجمعيات العمومية

جمعيات المساهمين العمومية على ثلاثة انواع:

١. الجمعية العمومية التأسيسية
٢. الجمعية العمومية العادية
٣. الجمعية العمومية غير العادية

المادة الثالثة والثلاثون: دعوة الجمعيات العمومية

١. يعود لمجلس الادارة حق دعوة الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، اما الجمعية العمومية التأسيسية، فالحق في دعوتها للمؤسسين.



Article 28: Signing on Behalf of the Company

The Company is bound:

1. Either by the signature of the Chairman General Manager or by the signature of the Assistant General Manager or the delegated member, within the limits of the powers granted to each one of them.
2. Or by the collective or individual signature of any of the Company's employees empowered by the Chairman General Manager or the Assistant General Manager or the Delegated Member to sign on behalf of the Company, in order to carry out the daily business of the Company or some specific tasks.

Article 29: Remuneration of the Chairman of the Board

The Ordinary General Assembly shall fix the Board Members' remuneration according to the Law.

The General Assembly shall as well, according to the provisions of Article 158 of the Code of Commerce, and in the light of two special reports drawn up by each of the Board of Directors and the auditors, fix the remuneration of the Board Chairman in his capacity as General Manager and the remuneration of the Assistant General Manager if he is a Board member.

It shall fix as well the remuneration of the members holding functions in the Bank.

CHAPTER FIVE Auditors

Article 30: Appointment of Auditors

The following Ordinary General Assemblies shall appoint one or several auditors and fix their remuneration. Such auditors shall stay in office for a term of one year only ending upon their reappointment or the appointment of their successors.

Another auditor shall be added to them, appointed among the chartered accountants sworn before the Court of First Instance and this auditor shall have the same powers and salary as the other auditors. Such auditor shall be appointed by virtue of a decision rendered by the President of the Court of the jurisdiction of the Company Head Office, upon the request of the Board of Directors within the month following the Ordinary General Assembly meeting.



III. The Extraordinary General Assembly

Article 43: Powers of the Extraordinary General Assembly

The Extraordinary General Assembly shall examine and decide any amendments to be introduced to the Company's Bylaws, provided it neither modifies the Company nationality nor it increases the shareholders' obligations or harm third parties rights. The amendments will come into force once the Central Bank of Lebanon has given its prior approval thereon.

Article 44: The Quorum and Majority

1. Regarding resolutions aiming at a change in the object or the form of the Company, the legal quorum must always represent at least three-quarters of the Company's capital. Regarding all authorized amendments, and in the case of the three consecutive Extraordinary Assemblies that convene as it is for the Constituent Assembly, the legal quorum shall represent two-thirds of the capital in the first Assembly, half of it in the second one, and one-third of it in the third one.
2. Resolutions are adopted with the majority of two-thirds of the votes of shareholders attending in person or by proxy.

CHAPTER SEVEN Fiscal Year – Inventories – Accounts – Distribution of Dividends

Article 45: The Fiscal Year

The fiscal year begins each year on the first of January and ends on the thirty-first of December.

Article 46: Financial Statements and Reports

The Board of Directors shall prepare, at the end of the first six months of each fiscal year, a concise statement showing the assets and liabilities of the Company.

At the end of each fiscal year, the Board of Directors shall draw up the inventory, the balance sheet, the profit and loss account and a report on the accounts and business of the previous year, and, as much as needed, the special reports stated in Article 158 of the Code of Commerce and Article 152 of the Code of Money and Credit.



المادة السادسة والأربعون: البيانات المالية والتقارير

يجب على مجلس الإدارة، في نهاية السنة أشهر الأولى من كل سنة مالية، أن يضع بياناً موجزاً لموجودات الشركة ولما عليها من ديون.

في آخر كل سنة مالية، ينظم مجلس الإدارة الجردة والموازنة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن حسابات وأعمال السنة المنصرمة وعلى قدر الحاجة التقارير الخاصة المنصوص عليها بالمادة / ١٥٨ من قانون التجارة والمادة / ١٥٢ من قانون النقد والتسليف.

إن جدول الجرد والموازنة وحساب الأرباح والخسائر (والتقارير الخاصة إن وجدت) يجب أن توضع تحت تصرف مفوضي المراقبة قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسين يوماً على الأقل.

المادة السابعة والأربعون: تقارير مفوضي المراقبة

يضع مفوضو المراقبة التقارير المنصوص عليها قانوناً (ولا سيما في المادتين / ١٥٨ و / ١٧٥ من قانون التجارة والمادة / ١٨٧ من قانون النقد والتسليف) ويسلموها لأصحاب العلاقة ضمن المهل المحددة لهم.

إن التقارير الموجهة للجمعية العمومية العادية السنوية يجب أن تقدم للشركة ستة عشر يوماً على الأقل قبل موعد انعقاد الجمعية.

المادة الثامنة والأربعون: حقّ اطلاع المساهمين

يحق لجميع المساهمين وأصحاب السندات أن يطلعوا في مركز الشركة على جدول الجردة والموازنة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة المساهمين وتقارير مجلس الإدارة وتقارير مفوضي المراقبة في خلال الخمسة عشر يوماً السابقة لانعقاد الجمعية العمومية السنوية. يجوز لأصحاب الشأن أن يأخذوا أو يطلبوا على نفقتهم نسخاً عن جميع الوثائق المتقدمة ذكرها ما عدا الجردة.

ولا يحق للشركة أن تستوفي مقابل تسليم تلك النسخ إلا البدلات التي تحددها تعرفه يقررها وزير الاقتصاد والتجارة.

المادة التاسعة والأربعون: تحديد الأرباح الصافية

تتألف الأرباح الصافية من واردات الشركة بعد حسم المصاريف العمومية والضرائب والرسوم والاعباء الاجتماعية والنفقات على أنواعها والاستهلاكات واحتياطي الطوارئ والمخاطر في إطار القوانين النافذة والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان.

المادة الخمسون: توزيع الأرباح

١. يؤخذ من الأرباح الصافية، كل سنة، عشرة بالمائة لتكوين الاحتياطي القانوني واية مبالغ أخرى لتكوين أي احتياطي عملاً بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.



٤. لا يجوز للجمعية العمومية ان تتناقش في غير المسائل المدرجة في جدول الاعمال وتستثنى المسائل غير المتوقعة والمستعجلة التي تطرأ في اثناء الاجتماع.
٥. اذا وجد المساهمون الحاضرون ان معلوماتهم في المسائل المعروضة عليهم للمناقشة غير كافية فيؤجل الاجتماع ثمانية ايام بشرط ان يطلب ربع اعضاء الجمعية هذا التأجيل.

المادة السادسة والثلاثون: التصويت

١. يجري التصويت بالاقتراع العلني، إما إذا طلب أحد المساهمين الاقتراع السري فإن هذا الاقتراع يصبح اجبارياً في جميع المسائل التي لها صفة شخصية كعزل اعضاء مجلس الادارة مثلا أو القاء التبعة عليهم.
٢. مع مراعاة احكام المادة /١١٧/ من قانون التجارة، يكون لكل مساهم عدد من الاصوات مساو لعدد الاسهم التي يملكها اويمثلها وفيما خص الاسهم المعدة للتداول في الاسواق المالية المنظمة تحدد حقوق التصويت بعشرة بالمئة لكل مساهم لا يكون قد صرح مسبقاً لمجلس الإدارة عن بلوغه هذه النسبة أو تجاوزه اياها وذلك عملاً بالبند /١٣/ من المادة /٩١/ من نظام بورصة بيروت الداخلي المنفذ بموجب المرسوم رقم /٧٦٦٧/ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٥ كما يتعين على هذا المساهم أن يصرح للمجلس عن كل تبدل يفوق نسبة عشرة بالمئة يطرأ على عدد حقوق التصويت.
٣. لا يجوز للمساهم أن يصوت عن نفسه أو عمن يمثله عندما يكون الامر متعلقاً بمنفعة يراد منحه اياها أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.
٤. إن المساهمين مالكي الأسهم التفضيلية لا يتمتعون بحق المشاركة في النقاش والتصويت في الجمعيات العمومية إلا في الحالات المحددة في القانون رقم /٣٠٨/ تاريخ ٣/٤/٢٠٠١ وبالتالي لا يعتد بالأسهم التفضيلية من أجل احتساب النصاب والأكثورية المفروضة في الجمعيات العمومية طالما لا يتمتع مالكوها بحق المشاركة في النقاش والتصويت في هذه الجمعيات.

المادة السابعة والثلاثون: محاضر جلسات الجمعيات العمومية

- يضع اعضاء مكتب الجمعية، عند انتهاء الجلسة محضراً تدون فيه خلاصة المناقشات والنص بالكامل للقرارات المتخذة، يوقعه اعضاء المكتب ويسجل في سجل خاص يحفظ في مركز الشركة.
- يصدق الرئيس او عضوان من اعضاء مجلس الادارة على خلاصات المحاضر المعدة لتبرز لدى القضاء أو لدى أي مرجع آخر.

Article 34: Attending General Assemblies - Representing Absentees

1. Subject to the provisions of law No. 308 dated 3/4/2001 related to the right of holders of preferred shares to participate in the discussions and voting in general assemblies, each holder of common shares, whatever be the number of common shares he holds, is entitled to attend any type of General Assemblies.
2. Shareholders who are unable to attend the General Assembly may delegate a person to represent them, provided such representatives are shareholders, with the exception of the legal representatives of the incapable shareholders and the representatives of the entities.

Article 35: Meeting of the General Assembly

1. The General Assembly shall meet at the Company Head Office and shall be presided by the Chairman of the Board of Directors or in his absence, by the Vice-Chairman, and in his absence, by the member appointed by the Board to this effect.
2. The Bureau of the General Assembly shall be constituted at least by the Chairman and a Secretary appointed by the General Assembly. The General Assembly may also appoint two of the attending shareholders representing in person or by proxy the greatest number of shares, so that they perform the function of scrutators. In the event both or one of them refuses such function, then the scrutators shall be the shareholders following them.
3. An attendance sheet shall be drawn up, containing the names of shareholders attending in person or by proxy, the number of shares each of them holds and the number of votes attached to such shares.
4. The General Assembly shall only discuss the items listed on its agenda, without prejudice to the unforeseen or urgent issues that may be raised during the meeting.
5. In case the attending shareholders consider that the information they hold regarding the issues submitted to discussion are insufficient, then the meeting shall be postponed for eight days, provided such postponement is requested by a quarter of the Assembly members.

Article 36: Voting

1. Voting takes place by public ballot. However, if a shareholder requires a secret ballot, then this ballot becomes compulsory for all the issues of a personal nature such as revoking the Board members or putting the responsibility on them.
2. Subject to the provisions of Article 117 of the Code of Commerce, each shareholder will have a number of votes equal to the number of shares he/she owns or represents. Regarding shares intended to be negotiated in regulated



- either to allocate it to additional depreciation allowances or to exceptional reserve funds, whether public or private, whatever be its name, or to report it to the following fiscal year.
- Then, the balance is equally distributed among holders of common shares, on the basis of the decision of the General Assembly.
 - However, the General Assembly may decide not to distribute all or part of the profits and to report them to the next fiscal year.
 - It may as well, and upon a proposal of the Board of Directors, decide to distribute in cash to the holders of common, all the reserve funds or any part thereof excluding the legal reserve.

Article 51: Payment of Dividends

- Dividends are paid to holders of nominal shares, against a marking put to this effect on the share certificate and the specific coupon.
- Payment takes place at the time and place determined by the Board of Directors.
- Dividends that remain unclaimed within five years from the date when they become due for payment shall be forfeited and revert to the Company, after having deducted the part thereof due to the State.

CHAPTER EIGHT

Winding up

Article 52: Winding up the Company

The Company shall be wound up:

- Upon the expiry of its duration stated in the present Bylaws.
- According to the shareholders will expressed at an Extraordinary General Assembly, where the conditions relating to quorum and majority stated in Articles 202 and 204 of the Code of Commerce are complied with.
- For any other reason legally imposed.

Article 53: The Company Losses

In case the Company incurs any losses, then it has to reconstitute its capital within the terms and time limits provided for in Article 134 of the Code of Money and Credit. Otherwise, it shall be crossed off the List of Banks and go through a winding up process, pursuant to the provisions of Articles 140 and 141 of the same Code.



المادة الثالثة والخمسون: خسائر الشركة

إذا أصيبت الشركة بخسائر، عليها أن تعيد تكوين رأسمالها ضمن المهل و الشروط المحدد في المادة 134 من قانون النقد والتسليف والا تعرضت لشطب من لائحة المصارف والتصفية عملاً بأحكام المادتين 140 و 141 من القانون نفسه.

المادة الرابعة والخمسون: تعيين المصفيين

- عند انتهاء مدة الشركة بحلول الأجل المعين لها في هذا النظام تعين الجمعية العمومية العادية المصفيين وتحدد مخصصاتهم وصلاحياتهم على ضوء المواد 219/ وما يليها من قانون التجارة.
أما في حالة الحل المسبق، فتتولى الجمعية العمومية غير العادية هذه المهمة.
وإذا تعذر الحصول على قرار من الجمعية العمومية فإن أمر تعيينهم يعود حينئذ إلى المحكمة.
- وفي حال وفاة أو استقالة أو اعتذار المصفيين أو احدهم تعين من يخلفهم جمعية عمومية عادية تلتزم ببناء لدعوة مفوضي المراقبة أو المساهم الأكثر عجلة.
- تنتهي صلاحيات مجلس الإدارة عند تعيين المصفيين أما الجمعيات العمومية الملتزمة حسب الأصول فإنها تحتفظ أثناء التصفية بنفس الصلاحيات التي كانت تتمتع بها مدة قيام الشركة.

المادة الخامسة والخمسون: مهمة مفوضي المراقبة أثناء التصفية

يستمر مفوضو المراقبة في وظائفهم أثناء التصفية، ويراقبون عملياتها ويضعون تقريراً عن الحسابات التي يقدمها المصفون ويعرضون على الجمعية العمومية التي تبت بهذه الحسابات وفقاً لأحكام المادة 225/ من قانون التجارة.

المادة السادسة والخمسون: توزيع الموجودات

يستعمل المحصول الصافي بعد تسديد الديون، لتوزيعه بالتساوي على كافة الاسهم. لكنه يحفظ قبل التوزيع المذكور لمالكي الأسهم التفضيلية حق استيفاء لكل سهم تفضيلي مبلغ يساوي بالليرة اللبنانية سعر إصدار السهم التفضيلي إضافة إلى كافة التوزيعات المعلنة إنما غير المدفوعة والعائدة للأسهم التفضيلية.



المادة الثانية والاربعون: النصاب والأكثريّة

1. يجب أن يكون عدد المساهمين الذي تتألف منهم الجمعية العادية ممثلاً لثلث رأس مال الشركة على الأقل.
وإذا لم يتم لها هذا النصاب تعقد جمعية ثانية وتكون مناقشتها قانونية إذا كان الجزء الذي تمثله من رأس مال الشركة.
2. تتخذ القرارات بالغالبية المطلقة من عدد أصوات المساهمين الحاضرين والممّثلين.

ت - الجمعية العمومية غير العادية

المادة الثالثة والاربعون: صلاحيات الجمعية العمومية غير العادية

- تبت الجمعية العمومية غير العادية في جميع التعديلات المراد ادخالها على نظام الشركة شرط أن لا تغير جنسية الشركة ولا تزيد التزامات المساهمين ولا تمس حقوق الغير.
ولا تصبح التعديلات نافذة الا بعد موافقة مصرف لبنان المسبقة عليها.

المادة الرابعة والاربعون: النصاب والاكثريّة

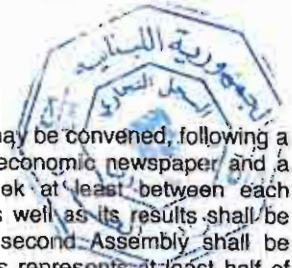
1. فيما يختص بالقرارات القاضية بتغيير موضوع الشركة أو شكلها يجب على الدوام ان يكون النصاب القانوني ممثلاً بثلاثة أرباع رأس المال على الأقل.
اما فيما يختص بسائر التعديلات المسموح بها فيكون النصاب القانوني في الجمعيات الثلاث المتوالية التي تنعقد على منوال الجمعية التأسيسية ممثلاً لثلثي رأس المال في الجمعية الاولى ولنصفه في الثانية وثلثه في الثالثة.
2. تتخذ القرارات بغالبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين والممّثلين.

الفصل السابع

السنة المالية - الجردات - الحسابات - توزيع الأرباح

المادة الخامسة والأربعون: السنة المالية

- تبدأ السنة المالية كل عام من أول شهر كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر كانون الاول.



this quorum is not reached, then a second Assembly may be convened, following a notice published twice in the Official Gazette, in an economic newspaper and a local daily newspaper, with an interval of one week at least between each publication. The agenda of the previous Assembly as well as its results shall be mentioned in the notice. The deliberations of this second Assembly shall be deemed legal if the number of attending shareholders represents at least half of the Company's capital.

If this quorum is not reached, then a third Assembly may be convened and it shall be deemed legal if the number of attending shareholders represents at least one-third of the Company's capital.

2. Resolutions of the Constituent Assembly are adopted with a majority of two-third of the votes of shareholders attending in person or by proxy.

II. Ordinary General Assembly

Article 41: Powers of the General Assembly

The Ordinary General Assembly is held every year within the six months following the end of the fiscal year in order to examine the accounts of the said fiscal year. It distributes dividends, appoints new auditors, appoints Board members upon the end of their term of office, fixes their remuneration and grants them, if needed, the authorizations mentioned in Articles 158 and 159 of the Code of Commerce and Article 152 of the Code of Money and Credit.

This Assembly may also be held during the fiscal year, in case an unexpected event occurs, provided it is not held to amend the Company's Bylaws.

Article 42: The Quorum and Majority

1. The number of shareholders in an Ordinary General Assembly should represent at least one-third of the Company's capital.
If this quorum is not reached, then a second Assembly shall be held and its deliberations shall be deemed legal, whatever part of the Company's capital is represented.
2. The Ordinary General Assembly resolutions are adopted with the absolute majority of the votes of shareholders attending in person or by proxy.

In case any disputes arise, then conflicting parties shall elect domicile to this effect within the jurisdiction of the Court of the Company Head Office. Otherwise, the notification of the Court action, the summons and even the final decision shall be deemed legal if made at the Clerk's Office of the jurisdiction of the Company Head Office, in accordance with the Lebanese Code of Civil Procedure.



(إن هذه الورقة بيضاء عمداً)
[this page was left intentionally blank]



Article 58: The Right to Sue

The right to sue the Board of Directors or any of its members can only be exercised pursuant to the provisions of Article 166 and the following Articles of the Code of Commerce.

CHAPTER TEN Transitory Provisions

Article 59

Replacing the old Bylaws with these new Bylaws shall come into force, once it has been approved of by the competent authorities, pursuant to the provisions of Article 80 coupled with Article 201 of the Code of Commerce.

Article 60

Within the month following the legal approval of these Bylaws, the formalities regarding publishing, registration and deposit shall take place pursuant to the Law.



٣٠ تموز ٢٠١٢

صورة طبق الأصل

بيروت ٣٠ تموز ٢٠١٢

رئيس القلم
بالتكليف
السجل التجاري في بيروت

مارلين دهبان

In case of discrepancy between the English version of these Bylaws and the Arabic version, the Arabic version shall prevail.



٢. ثم تحسم مخصصات ربيح أو أعضاء مجلس الإدارة التي يعود للجمعية العمومية أن تقرها بشكل معتل تحسب من الأرباح.
٣. ويقتطع المبالغ العائدة للأسهم التفضيلية.
٤. ويقتطع مما تبقى، كل مبلغ يمكن أن تقرره الجمعية العمومية العادية، بناءً على إقتراح مجلس الإدارة، وذلك لتكوين مال إستهلاك إضافي وإحتياطي غير عادي، عام أو خاص، مهما تكن تسميته أو لينقل إلى السنة المالية التالية.
٥. ثم يوزع الرصيد على مالكي الاسهم العادية بالتساوي بناء على قرار الجمعية العمومية.
٦. على أنه يجوز للجمعية العمومية أن تقرر عدم توزيع الرصيد من الأرباح وتدويرها إلى السنة المالية القادمة.
٧. ولها أيضاً بناء على إقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر توزيع كل المال الإحتياطي أو جزء منه على مالكي الاسهم العادية باستثناء الإحتياطي القانوني أو أي إحتياطي آخر لايجوز القانون أو الأنظمة المرعية الإجراء استعماله لهذه الغاية.

المادة الحادية والخمسون: دفع أنصبة الأرباح

١. تدفع انصبة الارباح لأصحاب الاسهم الاسمية لقاء تأشير على الشهادة وعلى القسيمة المحددة.
٢. يجري الدفاع في المكان والزمان المحددين من قبل مجلس الإدارة.
٣. ان أنصبة الأرباح التي لا يطالب بها خلال الخمس سنوات التي تلي تاريخ وضعها قيد الدفع تسقط بمرور الزمن وتصبح حقاً مكتسباً للشركة بعد اقتطاع ما يعود منها للدولة.

الفصل الثامن حل الشركة وتصفيتها

المادة الثانية والخمسون: حل الشركة

تحل الشركة:

١. بحلول الأجل المعين لها في هذا النظام.
٢. بمشينة الشركاء المعبر عنها في جمعية عمومية غير عادية تراعى فيها شروط النصاب والأكثرية المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢/ و ٢٠٤/ من قانون التجارة.
٣. لأي سبب آخر مفروض قانوناً.



The inventory, balance sheet and the profit and loss account (as well as the special reports if any) shall be put at the disposal of the auditors, at least fifty days before the convening of the General Assembly.

Article 47: Auditors' Reports

Auditors draw up the reports stated in the Law (namely in Articles 158 and 175 of the Code of Commerce and Article 187 of the Code of Money and Credit) and submit the said reports to the competent persons within the time limits fixed to them.

Reports intended to the annual Ordinary General Assembly shall be submitted to the Company at least sixteen days before the convening of the Assembly.

Article 48: Shareholders' Right to Be Informed

All shareholders and bond holders are entitled to inspect the inventory, balance sheet, profit and loss account, shareholders' list, Board reports and auditors' reports kept at the Company Head Office, provided they exercise such right fifteen days at most before the convening of the Annual General Assembly.

Concerned people may, at their own expenses, take or request copies of all the above-mentioned documents, excluding the inventory.

Upon the delivery of these copies, the Company can only collect the fees fixed by a tariff decided by the Minister of Economy and Trade.

Article 49: Fixing Net Income

The Company net income is formed of the Company income after the deduction of overheads, all kinds of taxes, fees, social charges, expenses, depreciation and contingency reserves, within the scope of the laws in force and the circulars issued by the Bank of Lebanon.

Article 50: Distribution of Profits

1. Every year, 10% (ten percent) shall be deducted from the net profits in order to constitute the legal reserve, in addition to any other amount for purposes of constituting any other legal or regulatory reserve.
2. Then, the remunerations of the Board Chairman and members that the General Assembly is entitled to decide are deducted, as a proportional percentage from the profits.
3. Amounts due to Preferred Shares shall be deducted therefrom.
4. The Ordinary General Assembly may decide, upon a proposal of the Board of Directors, to deduct from the remaining profits any amount deemed necessary,



الفصل التاسع المنازعات

المادة السابعة والخمسون: الصلاحيات المحلية

ان محكمة مركز الشركة هي المحكمة الصالحة لفصل كل نزاع بين الشركة والمساهمين أو بين المساهمين أنفسهم فيما خص أعمال الشركة.
وفي حال حصول نزاع ما، يتوجب على المتنازعين أن يتخذوا لهذه الغاية محل إقامة مختار في نطاق صلاحية محكمة مركز الشركة، وإلا فتبليغ الدعوى و الإستحضار وحتى تبليغ الحكم النهائي يكون قانونياً اذا حصل في قلم محكمة مركز الشركة كل ذلك مع مراعاة قانون اصول المحاكمات المدنية.

المادة الثامنة والخمسون: حق المدعاة

لا تجوز مدعاة مجلس الإدارة أو أحد أعضائه إلا وفقاً لأحكام المواد ١٦٦/ وما يليها من قانون التجارة.

الفصل العاشر أحكام انتقالية

المادة التاسعة والخمسون:

لا يصبح استبدال النظام القديم بهذا النظام الجديد نافذاً الا بعد موافقة السلطات المختصة عليه وفقاً لأحكام المادة /٨٠/ المعطوفة على المادة /٢٠١/ من قانون التجارة.

المادة الستون

في الشهر الذي يلي الموافقة القانونية على هذا النظام تجري معاملات النشر والتسجيل والإيداع وفقاً للقانون.

في حال وجود اختلاف بين النص الانكليزي والنص العربي لهذا النظام، يعتد بالنص العربي وحده .



Article 54: Appointment of Liquidators

1. Upon the expiry of its duration stated in these Bylaws, the Ordinary General Assembly shall appoint the liquidators and fix their remunerations and powers, in the light of Articles 219 and the following articles of the Code of Commerce. However, in case of anticipated winding up, the Extraordinary General Assembly shall perform this mission.
In case the General Assembly does not adopt a resolution thereupon, then the Court shall appoint them.
2. In case of decease, resignation or refusal of the liquidators or any of them, their successors shall be appointed by an Ordinary General Assembly that convenes upon the call of the auditors or the most eager shareholder.
3. The appointment of liquidators puts an end to the powers of the Board of Directors, whereas General Assemblies duly convening keep the same powers during the winding up, as during the duration of the Company.

Article 55: Auditors' Mission during the Winding up

During the winding up process, auditors keep their functions, control the winding up operations, draw up a report on the accounts submitted by liquidators then submit such report to the General Assembly which looks into these accounts, pursuant to the provisions of Article 225 of the Code of Commerce.

Article 56: Distribution of Assets

After the settlement of the debts, the net result of winding-up shall be equally distributed to the shares. However, and before such payment, holders of the Preferred Shares shall be entitled to be paid an amount per share equal to the Lebanese Pound equivalent of the issue price per preferred share, plus all declared but unpaid distributions on the preferred shares.

CHAPTER NINE Disputes

Article 57: Local Powers

The Court of the Company Head Office is the Court competent to look into any dispute arising between the Company and the shareholders or between shareholders themselves, regarding the Company business.